جمود هذه المفاوضات، فقد قال وزير خارجية اسرائيل شامير: «ان حقيقة عدم وجود تقدم في المفاوضات، تعود إلى أن مصر غير قادرة اليوم على تطبيع اتفاق مطابق مئة بالمئة مع اتفاقيتي كامب ديفيد» (ر.إ.إ.، ٢٢٣١، ٢٩و٣٠/١٢/٨٠، ص١٠).

أما وزير الخارجية المصرية كمال حسن علي، فقد قال: «ان اسرائيل هي المسؤولة عما وصلت اليه محادثات الحكم الذاتي، وان تصلب اسرائيل، تمثل في استمرار اقامة المستوطنات وضم القدس الشرقية والممارسات غير الانسانية تجاه السكان الفلسطينيين في المناطق» (ر.إ.إ.، ٢٢٣٢، ٣٠و٣١/١٢/٨٠، ص٦).

وعودة إلى العذر الاميركي في عدم تقدم هذه المفاوضات، فقد قال هنري كيسنجر: «ان تقدما فعليا في محادثات الحكم الذاتي سيتم، عندما تبدأ الادارة الاميركية عملها وبلورة سياستها تجاه منطقة الشرق الاوسط» (المصدر نفسه).

وبعد زيارة كيسنجر للمنطقة، تدعم التحليل الاسرائيلي القائل ان مصر تصر على عدم استئناف المفاوضات بشكل موضوعي وبجدي «على الرغم من ان شمعون بيريس رد بالرفض على سؤال مصطفى خليل، حول ما إذا كان يريد تأجيل مفاوضات الحكم الذاتي، إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، فقد جاءت انطباعات كيسنجر لتدعيم هذا الاتجاه لدى مصر» (معاريف، ٧/١/١٩٨١). إلا أن الجانب المصري، وتحديداً مصطفى خليل، غادر اسرائيل بعد حضوره مؤتمر حزب العمل بقناعة مفادها «ان بيريس يعارض تأجيل مفاوضات الحكم الذاتي، ليس بسبب نجاح هذه المفاوضات أو فشلها، بل كي لا يثير لدى السادات توقعات بالنسبة لموقف حزب العمل، ومن أجل عدم خلق التزامات تجاه السادات، ذلك وعندما يعود حزب العمل لتسلم السلطة إذا تم هذا» (المصدر نفسه).

ومن جهة أخرى، تحدث وزير العدل الاسرائيلي موشي نسيم عن هذه المفاوضات وقال: «علينا ان نتوقع استئناف المفاوضات، لكن ذلك غير أكيد؛ اذ ان الادارة الاميركية الجديدة تدرس الموضوع بدقة، وبعدها يمكن استئناف المفاوضات» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٤، ٨و٩/٢/١٩٨١، ص٩).

لقد أصبحت مفاوضات الحكم الذاتي عبارة عن جملة تصريحات تصدر، من حين لآخر، عن هذا الطرف او ذاك من الاطراف والاتجاهات الضالعة فيها، غير أن الناحية العملية صارت مفقودة ومتوقفة تماما، وكل ما يجري، بهذا الصدد، عبارة عن اتصالات، بعضها استعراضي، من كلا الطرفين، لإثبات ان اتفاقية كامب ديفيد، فيما يتعلق بالحكم الذاتي، لا تزال سارية المفعول ومقبولة من كل الأطراف: الاسرائيلية والمصرية والاميركية.

فقد رفض شامير مبادرة دول السوق الأوروبية ووصفها بأنها «تعرقل الجهود الاسرائيلية المصرية الرامية إلى ايجاد صيغة حول اقرار الحكم الذاتي في [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (هآرتس، ٨/١/١٩٨١). واستشهد شامير بأقوال كيسنجر، «ان مصر غير متحمسة للمبادرة الأوروبية»، وأبدى أسفه حول اعتبار وزير الخارجية البريطانية، الصراع العربي الاسرائيلي لب المشكلة في الشرق الأوسط. كما وجه نقدا إلى غاستون توون وزير خارجية دول السوق، لانه أجرى اتصالات بمندوبين من م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

وفي اطار مفاوضات الحكم الذاتي، وازاء المشكلة الاساسية التي تواجه هذه المفاوضات، وهي مشكلة القدس، أجرى معهد يوري استطلاعا للرأي العام، جاء بنتيجته «أن ٥٦,٨٪ من الاسرائيليين أيدوا بقاء القدس عاصمة لاسرائيل على أن تكون غير مجزأة، حتى ولو كان هذا عقبة امام السلام. في حين أيد ١٥,٧٪ جعل القدس دولية، بينما أيد ١٥,٨٪ جعل القدس عاصمة مشتركة بين الاردن واسرائيل» في اطار ما يقترحه حزب العمل» (هآرتس، ٧/١/١٩٨١).

الخيار الأردني

حول مشروع حزب العمل، واقتراحه الداعي للتسوية الاقليمية مع الأردن، تناقلت الصحف بعض النقاشات الرافضة والمؤيدة لهذه التسوية.

فقد دافع عضو الكنيست ابا ايبن عن مشروع